

Distr.
GENERAL

TD/B/EX(47)/3
21 April 2009

ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

الدورة التنفيذية السابعة والأربعون

جنيف، ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩

البند ٢ من جدول الأعمال المؤقت

الأنشطة التي يضطلع بها الأونكتاد لصالح أفريقيا

الأمن الغذائي في أفريقيا: الدروس المستفادة من الأزمة الغذائية

موجز تنفيذي

بعد أشهر من وقوع الأزمة الغذائية، لا يزال الأمن الغذائي في العديد من البلدان الأفريقية أمراً يثير قلقاً بالغاً. فلا تزال أسعار الأغذية الأساسية مرتفعة - حيث تتجاوز متوسطاتها على المدى الطويل - وما زال أكثر من ٣٠٠ مليون أفريقي يعانون من جوع مزمن. وسوف يتطلب ضمان الأمن الغذائي في المنطقة اتخاذ إجراءات لرفع مستوى الإنتاجية، وتحسين سبل المعيشة في المناطق الريفية، ومعالجة الاختلالات في الأسواق الدولية.

ومن التدابير الرامية إلى تحسين ظروف معيشة سكان الأرياف وإنتاجيتهم ما يشمل زيادة قدرة المزارعين على الحصول على المدخلات والائتمانات، وزيادة خدمات البحوث والخدمات الإرشادية في القطاع الزراعي، وتوفير البنية التحتية الأساسية، فضلاً عن توفير شبكات الأمان الاجتماعي، والحماية من التقلبات القصيرة الأجل في الأسواق. وللتعاون بين بلدان الجنوب دور هام في تقاسم التكاليف والخبرات.

وينبغي استعراض حالة التجارة الدولية في السلع الأساسية للحيلولة دون تمكن عدد قليل من المستثمرين والمشتريين من ممارسة قدر غير متناسب من التأثير على أسعار الأغذية الأساسية بينما يكاد لا يكون للمنتجين أي تأثير. ويضاف إلى ذلك أن إنحياز الجوانب الزراعية لجولة الدوحة من المفاوضات التجارية هو أمر أساسي من أجل تحسين قدرة المنتجين الزراعيين الأفارقة على الوصول إلى الأسواق.

وينبغي النظر إلى الأزمة الغذائية التي حدثت في عام ٢٠٠٨ بوصفها "نافوس خطر". وإذا لم يُتخذ الآن أي إجراء، فسيتواصل تردّي حالة انعدام الأمن الغذائي في أفريقيا.

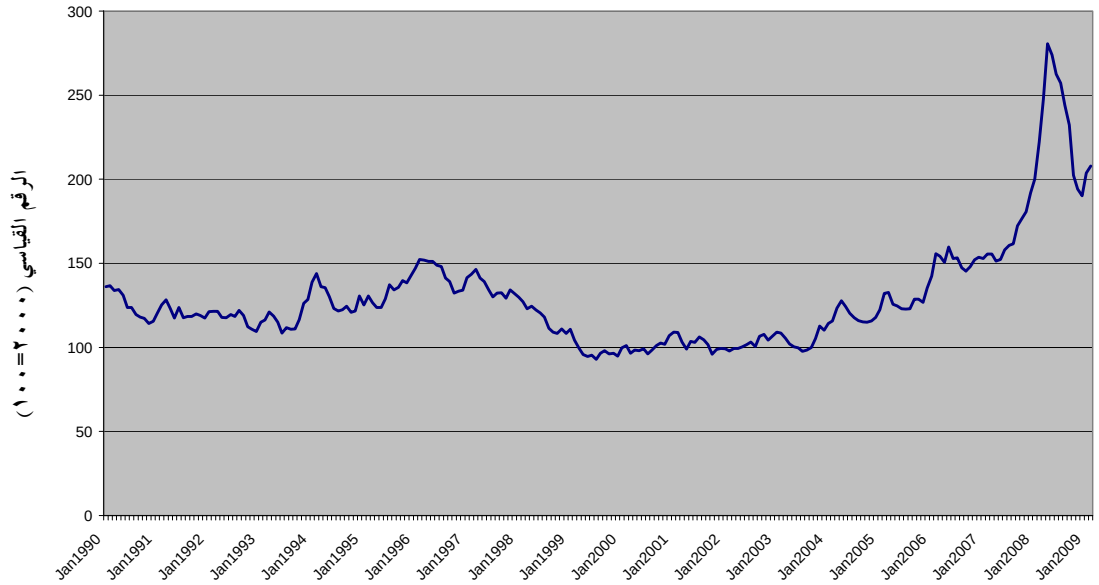
مقدمة

١ - لقد ألفت الأزمة المالية، في الأشهر الأخيرة، بظلالها على الأزمة الغذائية في أفريقيا وجزء كبير من العالم النامي. ومما يدعو إلى الأسف أن هذا لا يعني أن أزمة الأمن الغذائي في البلدان الأفريقية قد عولجت بنجاح. فأسعار المواد الغذائية الأساسية لا تزال مرتفعة في أنحاء واسعة من المنطقة، ولم تعالج العوامل الهيكلية التي تكمن خلف الأزمة التي حدثت في السنة الأخيرة. وليس هذا هو الوقت لنسيان هذه الأزمة. بل إن الأونكتاد قد اعتبر الأزمة التي شهدتها السنة الأخيرة "ناقوس خطر" بالنسبة للبلدان النامية. ولذلك فإن هذا هو الوقت للتنبيه لذلك الخطر، ولكي تعترف البلدان الأفريقية وشركاؤها في التنمية بالحاجة الملحة للتصدي لأزمة الأمن الغذائي.

أولاً - الأمن الغذائي في أفريقيا: الأزمة الغذائية وعواقبها

٢ - لقد تجلت الأزمة الغذائية العالمية التي اندلعت في عام ٢٠٠٨ في حدوث زيادة هائلة في أسعار الأغذية - ولا سيما الأغذية الأساسية - مقترنة بحالات نقص وتقلص في المخزونات الغذائية. ونتيجة لذلك، فقد الفقراء في العديد من البلدان الأفريقية قدرتهم على الحصول على الغذاء.

أسعار الأغذية، كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ - شباط/فبراير ٢٠٠٩



٣ - وقد شهد الوضع تحسناً إلى حد ما مقارنة بأسوأ أيام الأزمة التي شهدتها السنة الأخيرة حين أدى ارتفاع الأسعار وصعوبة الحصول على المواد الغذائية الأساسية إلى حدوث أعمال شغب تتصل بالأزمة الغذائية وكان من الضروري، من ثم، زيادة المعونة الغذائية الطارئة زيادة هائلة لمنع حدوث مجاعة في عدة بلدان أفريقية. ومع ذلك، تظل أسعار المواد الغذائية الأساسية تفوق مستويات ما قبل الأزمة. ويضاف إلى ذلك أن آثار الانخفاضات في

الأسعار في السوق الدولية لم تنتقل إلا بشكل ضعيف إلى الأسواق المحلية في العديد من البلدان الأفريقية التي لا تزال فيها الأسعار مرتفعة.

٤- ولا تزال حالة الأمن الغذائي للبلدان الأفريقية تثير القلق. فمن بين مختلف بلدان العالم التي تواجه حالياً أزمة أمن غذائي وعددها ٣٦ بلداً، هناك ٢١ بلداً أفريقياً؛ وتشير التقديرات إلى أن هناك الآن ما يزيد عن ٣٠٠ مليون أفريقي يعانون من جوع مزمن - قرابة ثلث مجموع سكان القارة. وهذه الفئة من السكان الشديدة الضعف هي الأشد تأثراً بالتغيرات في مستويات أسعار الأغذية الأساسية التي تستأثر بجزء كبير جداً من ميزانيات أسرهم. والواقع أن نسبة ما تنفقه الأسر المعيشية الفقيرة من دخلها على المواد الغذائية تتجاوز بكثير ٥٠ في المائة في العديد من البلدان الأفريقية.

٥- ولذلك فإن من الواضح أن انعدام الأمن الغذائي لا يزال يشكل خطراً يهدد المنطقة، ذلك لأن العناصر التي أفضت إلى حدوث الأزمة الغذائية لم تعالج. بل إنه يمكن النظر إلى الأزمة الغذائية باعتبارها تداخلاً بين أزمة إنتاج وأزمة أسعار. فقد نشأت أزمة الإنتاج عن تدهور مستوى إنتاجية الزراعة في أفريقيا، وهو مستوى لا يجاري الطلب المتزايد. أما أزمة الأسعار فقد نجمت عن سوء أداء وتلاعب في سير عمل الأسواق. ولا تزال أزمة الإنتاج تشكل حتى اليوم تهديداً بنيوياً للأمن الغذائي في أفريقيا، ولم تُتخذ أي تدابير فعالة لضمان عدم حدوث أزمة أسعار جديدة في المستقبل القريب.

٦- وقد كان للأزمة المالية الراهنة أثر قصير الأجل تمثل في حدوث انخفاض نسبي في أسعار العديد من السلع الأساسية في الأسواق الدولية. وتراجعت الضغوط التضخمية الناشئة عن المضاربة في أسواق السلع الأساسية، وساعد انخفاض أسعار النفط في خفض تكاليف إنتاج وشحن بعض المحاصيل.

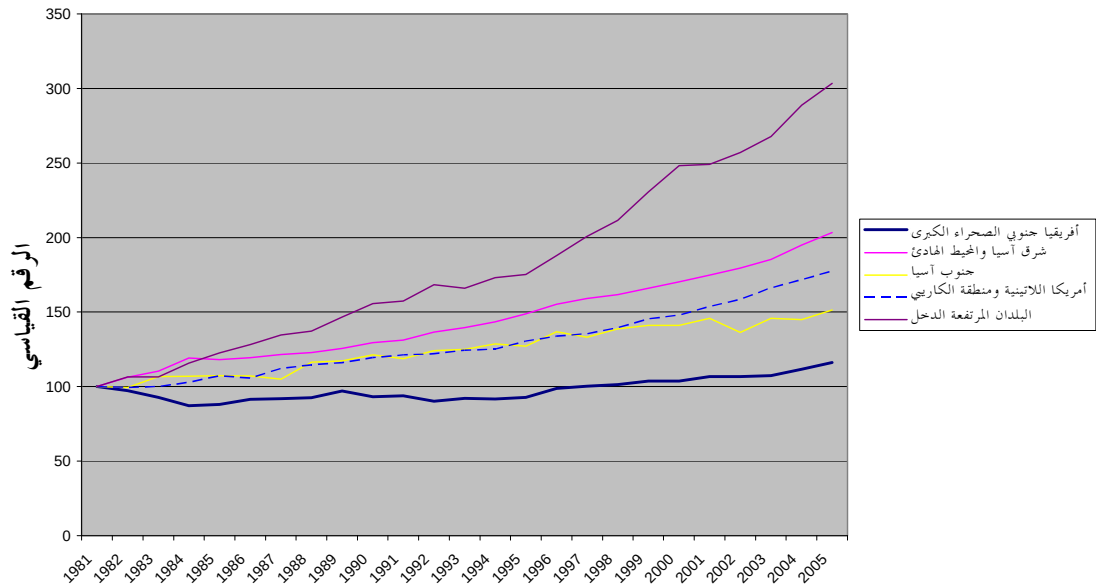
٧- إلا أن الأزمة المالية الراهنة تمثل، على المدى المتوسط - الطويل، تهديداً خطيراً للأمن الغذائي في أفريقيا مستقبلاً. فالواقع أن الأزمة تؤثر تأثيراً مباشراً على مستويات دخل وعمالة الفقراء في أفريقيا، مما يجعلهم أكثر عرضاً للجوع. ويضاف إلى ذلك أن الأزمة قد أدت إلى تقلص رأس المال المتاح للاستثمار في الزراعة، وهو رأس مال نادر أصلاً. ثم إن الأزمة المالية - بدلاً من أن تخفف من وطأة الأزمة الغذائية - قد أخذت فعلياً تبذر بذور أزمة غذائية أعمق وأشد حدة ستقع في المستقبل ما لم تُتخذ إجراءات لدورها. ولذلك فإن من الأهمية بمكان فهم الدروس المستفادة من الأزمة الغذائية واتخاذ الإجراءات المناسبة لمساعدة البلدان الأفريقية في تحسين أمنها الغذائي وتحقيق الهدف الإنمائي الأول للألفية، ألا وهو: خفض نسبة الناس الذين يعانون من الجوع بمقدار النصف بحلول سنة ٢٠١٥.

ثانياً - فهم الأسباب وتعلم الدروس

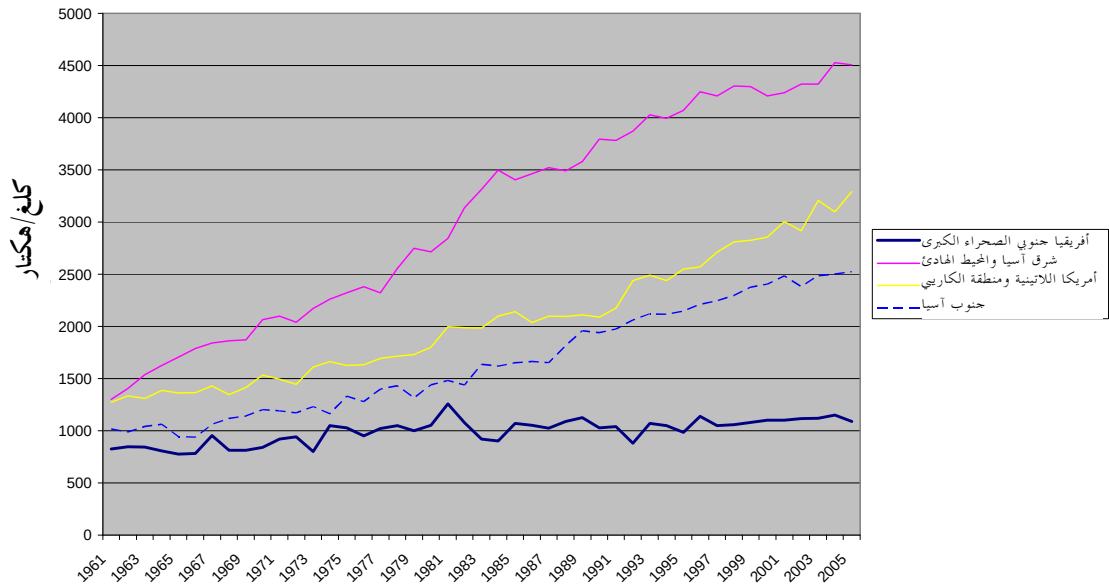
٨- لقد سلطت الأزمة الغذائية التي شهدتها عام ٢٠٠٨ الضوء على شدة تأثير الأمن الغذائي للبلدان الأفريقية بالصدمات الخارجية. فارتفاع الأسعار ونقص إمدادات المواد الغذائية الأساسية يؤثران تأثيراً شديداً الوطأة على البلدان الأفريقية بصفة خاصة. وهذا يُعزى، إلى حد كبير، إلى أزمة الإنتاج الأعمق والأطول أمداً التي تؤثر على الزراعة الأفريقية. فإنتاجية الزراعة الأفريقية متدنية مقارنة بغيرها من مناطق العالم. بل إن ما هو أكثر مدعاة للقلق

أن هذه الإنتاجية لم تشهد أي تحسن حقيقي على مدى العقود الماضية. فمستوى الغلة ومستوى الإنتاجية لكل عامل قد ظلّا منخفضين، بينما سجلا زيادة في مناطق أخرى.

إنتاجية العمل في قطاع الزراعة، ١٩٨١-٢٠٠٥



غلة الحبوب في المناطق النامية، ١٩٦١-٢٠٠٥



٩- وبينما دخلت إنتاجية الزراعة الأفريقية في حالة ركود، ظل الطلب في المنطقة على المنتجات الزراعية يتزايد بسبب النمو السكاني السريع وعملية التحضر ونمو الدخل والتغيرات في أنماط التغذية. ونتيجة لذلك، تحول الكثير من البلدان الأفريقية في السنوات الأخيرة إلى بلدان مستوردة صافية للأغذية ومعتمدة على المعونة الغذائية بعد أن كانت مصدرة صافية للأغذية في فترة السبعينات من القرن الماضي. وتستورد البلدان الأفريقية حالياً قرابة ٢٥ في المائة من احتياجاتها الغذائية. وبذلك فقد بلغت قيمة فاتورة الواردات الغذائية ما يزيد عن ١٥ مليار دولار في عام ٢٠٠٨. ويضاف إلى ذلك أن المنطقة تعتمد في تلبية احتياجاتها الغذائية على استيراد بعض السلع الغذائية الأساسية مثل القمح (يُستورد بنسبة ٤٥ في المائة) والأرز (يُستورد بنسبة ٨٤ في المائة).

١٠- ويشير انتشار - بل وتردي - حالة انعدام الأمن الغذائي في أفريقيا إلى فشل خطير في استراتيجيات التنمية على المستويين الوطني والدولي. فالقطاع الزراعي في المنطقة ظل يعاني من الإهمال على مدى عقود - مما أفضى إلى حدوث الأزمة الغذائية في السنة الأخيرة. ويرجع هذا الإهمال، جزئياً، إلى سياسة التقشف المالي الشديد التي فرضت على البلدان الأفريقية والتي قلّصت بشدة حجم الدعم المقدم من الدولة لقطاع الزراعة. وقد تجلّى ذلك في سوء حالة الهياكل الأساسية الريفية، وتدني مستوى شمولية الخدمات الإرشادية، وخفض دعم المدخلات والتمويل المقدم للمزارعين، وتراجع الاستثمار في أنشطة البحث والتطوير في القطاع الزراعي.

١١- ونتيجة لذلك، أصبح المزارعون في أفريقيا الآن يفتقرون إلى القدرات اللازمة للتصدي للتحديات التي يواجهونها والتي تشمل تغير المناخ، والتصحر، والمنافسة في مواجهة الواردات الرخيصة، وسلاسل القيمة العالمية الشديدة التركيز التي تهيمن على السوق العالمية للسلع الأساسية.

١٢- كما أن حالات النقص الغذائي الهائلة التي لوحظت في السنة الأخيرة تدل أيضاً على أهمية السيادة الغذائية بالنسبة للبلدان الأفريقية. وعندما تفاقمّت الأزمة، تمثل رد فعل العديد من البلدان المصدرة للأغذية في المسارعة إلى اعتماد تدابير حمائية للحد من صادراتها الغذائية سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة. ويُذكر، على سبيل المثال، أن ٢٨ بلداً قد فرضت حظراً على التصدير خلال الأزمة الغذائية. وقد أدى هذا إلى تعريض تلك البلدان لمخاطر الاعتماد الكامل على الأغذية المستوردة وعلى المعونة الغذائية. كما أن هذا يطرح تحدياً قوياً أمام مبدأ الميزة المقارنة الذي كثيراً ما استُخدم لإقناع البلدان الأفريقية بتنمية المحاصيل النقدية على حساب الإنتاج المحلي.

١٣- ويرتبط تدني مستوى إنتاجية الزراعة الأفريقية ارتباطاً جزئياً أيضاً بعوامل دولية. ومن ذلك مثلاً أن الجهات المانحة المتعددة الأطراف قامت في الفترة بين عام ١٩٨٠ وعام ٢٠٠٢ بتقليص مساعدتها الإنمائية الرسمية المقدمة للزراعة من ٣,٤ مليارات دولار إلى ٥٠٠ مليون دولار - أي بانخفاض بلغت نسبته ٨٥ في المائة. كما خفّض المانحون الثنائيون دعمهم للزراعة بنسبة ٣٩ في المائة، حيث تراجع هذا الدعم من ٢,٨ مليار دولار إلى ١,٧ مليار دولار. أما المعونة المقدمة لأنشطة البحث والتطوير في القطاع الزراعي فقد كانت غير كافية إلى حد يرثى له. فالواقع أن ما نسبته ٣ في المائة فقط من المعونة المتصلة بأنشطة العلم والتكنولوجيا والابتكار تُوجّه نحو أنشطة البحوث الزراعية في أقل البلدان نمواً - التي يقع العديد منها في أفريقيا. ونتيجة لذلك، فإن أفريقيا هي واحدة من مناطق العالم التي سجل فيها الإنفاق على أنشطة البحث والتطوير في القطاع الزراعي انخفاضاً فعلياً منذ أوائل فترة الثمانينات من القرن الماضي.

١٤- كما كان للإعانات المرتفعة والتدابير الحمائية في القطاعات الزراعية للبلدان المتقدمة تأثير أيضاً على الزراعة الأفريقية من خلال حرمانها من جزء من أسواقها التصديرية. ونتيجة لذلك، انخفضت أسعار المنتجات المصدرة في الأسواق الدولية، مما أدى إلى انخفاض حوافز الإنتاج الزراعي. وفي غضون ذلك، ظلت البلدان الأفريقية تتعرض لضغوط قوية من أجل فتح أسواقها. وبالتالي، يضطر المزارعون الأفارقة إلى التنافس في مواجهة واردات أرخص في أسواقهم المحلية.

ثالثاً - الطريق إلى الأمام: السياسات والإجراءات

١٥- إن العوامل الرئيسية التي تكمن خلف الأزمة الغذائية الحادة التي شهدتها عام ٢٠٠٨ لم تعالج معالجة كافية. وقد حان الوقت لاتخاذ إجراءات لإعادة إدراج مسألة الأمن الغذائي بقوة على جدول الأعمال الأفريقي والدولي. ويشير تحليل دقيق للأزمة إلى أن الإجراءات التي من الضروري اتخاذها ينبغي أن توجه بصفة خاصة نحو تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية هي: تحسين الإنتاجية الزراعية الأفريقية؛ وتحسين سبل المعيشة في المناطق الريفية؛ ومعالجة الاختلالات في الأسواق الدولية. وثمة ضرورة لاتخاذ إجراءات لا من قبل البلدان الأفريقية نفسها فحسب وإنما أيضاً من جانب شركائها في التنمية، ولا سيما من خلال التعاون بين بلدان الجنوب وفي سياق المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف.

معالجة مسألة الإنتاجية

١٦- من الواضح أن البلدان الأفريقية لن تستطيع تحسين أمنها الغذائي دون معالجة القيود التي تُبقي الإنتاجية الزراعية الأفريقية عند مستويات متدنية. وفي هذا الصدد، سيكون من الضروري أن تؤدي الدولة دوراً استباقياً إلى حد أبعد مما كان عليه الحال في السنوات الأخيرة. ومن المهم بصفة خاصة في هذا الصدد اعتماد تلك التدابير التي تُحسن إمكانية حصول المزارعين على المدخلات الزراعية كالبدور والأسمدة ومبيدات الآفات. وفي الوقت الحاضر، يظل توفير المدخلات ضعيفاً في العديد من البلدان الأفريقية. فمعدل استخدام الأسمدة، على سبيل المثال، يبلغ ٨ كغ/هكتار فقط في أفريقيا، بينما يبلغ متوسطه ما يزيد عن ١٠٠ كغ/هكتار عالمياً. ويضاف إلى ذلك أن جُلَّ استخدام الأسمدة في أفريقيا يقتصر حالياً على المحاصيل التصديرية. والواقع أنه إذا ما أُخذت في الاعتبار المحاصيل الغذائية وحدها، فإن معدل استخدام الأسمدة يبلغ ١ كغ/هكتار فقط. إلا أن تجربة بلدان نامية أخرى تدل على أن من شأن توفير هذه المدخلات بأسعار مدعومة أن يساعد في رفع مستوى إنتاجية الزراعة. فقد تبين أن مخططاً اعتمد مؤخراً لتوفير مدخلات مدعومة في ملاوي، على سبيل المثال، قد أثر تأثيراً إيجابياً بالفعل على مستوى الإنتاجية وحالة الأمن الغذائي خلال السنوات الأولى لتطبيقه.

١٧- وثمة تدبير هام آخر لتحسين الإنتاجية يتمثل في منح الائتمانات للمزارعين الذين يحتاجون إلى رأس المال. والواقع أن السوق الريفية كثيراً ما تُعاني من نقص في الخدمات المالية المقدمة إليها، ويمكن للدول أن تتدخل إما لسد هذه الفجوة أو لتوفير حوافز لضمان قيام القطاع الخاص بتوفير تلك الخدمات. وفي الوقت الحاضر، تشير التقديرات إلى أن ٥ في المائة فقط من مجموع السكان في معظم البلدان الأفريقية يتمتعون بإمكانية الوصول إلى النظام المصرفي، وأن هذا يقتصر في الغالب على المناطق الحضرية. ولذلك فإن الافتقار إلى إمكانية الحصول على

الائتمانات يشكل أحد القيود الشديدة في المناطق الريفية في العديد من البلدان الأفريقية، وهو يحول دون تمكّن المزارعين الناجحين من الارتقاء بمستوى إنتاجهم.

١٨- ولربما شكّلت أنشطة البحث والتطوير، على المدى الطويل، أهم عنصر من العناصر اللازمة لتحسين الإنتاجية الزراعية الأفريقية. وكثيراً ما قيل إنه من أجل تلبية احتياجات السكان المتزايد العدد وتحقيق الأمن الغذائي، فإن أفريقيا تحتاج إلى ثورة حضراء خاصة بها. وهذا يتطلب زيادة هائلة في الموارد المخصصة حالياً لأنشطة البحث والتطوير التي تتناول تحديداً أوضاع الإنتاجية السائدة في البلدان الأفريقية. كما ينبغي للبلدان الأفريقية أن تُحسن توفير خدمات الإرشاد الزراعي من أجل ضمان نقل المعارف إلى المنتجين بكفاءة وفي الوقت المناسب.

١٩- ويمكن للتعاون بين بلدان الجنوب أن يؤدي دوراً بالغ الأهمية في مساعدة البلدان الأفريقية في تحسين إنتاجية قطاعها الزراعي. كما يمكن لبلدان المنطقة أن تستفيد كثيراً من التعاون فيما بينها ومع غيرها من البلدان النامية التي واجهت أو تواجه صعوبات مماثلة. ولذلك ينبغي تشجيع تقاسم المعارف والخبرات الزراعية على نحو أكثر كثافة فيما بين البلدان النامية. ويضاف إلى ذلك أنه يمكن للبلدان النامية أن تتوخى تقاسم تكاليف أنشطة البحث والتطوير الزراعيين التي تعود عليها بمنفعة متبادلة وذلك من أجل إتاحة زيادة الاستثمار في هذا المجال البالغ الأهمية.

تحسين سبل المعيشة في المناطق الريفية

٢٠- بالإضافة إلى اتخاذ إجراءات تؤدي بصورة مباشرة إلى المساعدة في رفع مستوى الإنتاجية، يمكن للبلدان الأفريقية أن تفعل الكثير لتحسين ظروف عمل ومعيشة المزارعين والأسر المعيشية الريفية. ويتمثل أحد مجالات العمل هذه في تحسين البنى التحتية الريفية. والواقع أن البنى التحتية الرئيسية، كشبكات النقل وتوليد الطاقة الكهربائية والاتصالات، كثيراً ما تكون غير كافية أو غير موجودة في المناطق الريفية في أفريقيا. فنسبة الطرق المعبّدة في أفريقيا تبلغ ١٢ في المائة فقط - وهي النسبة الأدنى مقارنة بأي منطقة - بل إن هذه الطرق المعبّدة كثيراً ما تتردى حالتها نتيجة لسوء الصيانة. كما أن مستوى الحصول على الإمدادات الكهربائية متدنٍ أيضاً في هذه المنطقة، إذ تبلغ ٢٤ في المائة مقارنة بما نسبته ٦٩ في المائة في آسيا و ٩٠ في المائة في أمريكا الجنوبية، الأمر الذي يؤدي إلى إعاقة تنفيذ الكثير من الأنشطة مثل عمليات التجهيز والتبريد أو ضخ المياه الجوفية. ولذلك فإن تحسين البنى التحتية يمكن أن يؤثر تأثيراً هاماً على الأمن الغذائي، ليس عن طريق تحسين شروط الإنتاج فحسب وإنما أيضاً من خلال المساعدة في توصيل المنتجات الزراعية إلى المستهلكين على نحو أسرع وبكلفة أقل.

٢١- كما يمكن تحسين حالة الأمن الغذائي وسبل المعيشة في المناطق الريفية من خلال الحد من مخاطر تعرّض المزارعين للتقلبات القصيرة الأجل في الأسواق، وعن طريق تحسين موقفهم التفاوضي إزاء كبار مشتري المنتجات الزراعية. وهذا دور كثيراً ما كانت تضطلع به في السابق مجالس التسويق - التي كانت تعرض سعراً ثابتاً على المنتجين وتتفاوض مع المشترين بصورة مباشرة. إلا أنه قد تم حل مجالس التسويق هذه في العديد من البلدان الأفريقية. وعلى الرغم من أن بعض المجالس التسويقية كانت غير فعالة إلى حد بعيد وألحقت الضرر بالإنتاج

الزراعي، فإن من المهم ملاحظة أن المجالس الزراعية التي تحسّن إدارتها يمكن أن تؤدي دوراً بالغ الأهمية في تحسين سبل المعيشة الريفية وحالة الأمن الغذائي.

٢٢- وأخيراً، يجب عدم إغفال العنصر الأهم، ألا وهو سكان الأرياف أنفسهم. فالمزارعون في العديد من البلدان الأفريقية هم من الفقراء، وهم شديداً التعرّض للصدمات كالفيضانات وحالات الجفاف والأمراض. وينبغي اعتماد التدابير المناسبة لضمان تمتّع سكان الأرياف بظروف معيشة كريمة. وهذا يتطلب إيجاد شبكات لتوفير الحد الأدنى من الأمان لمساعدة السكان في الأوقات الصعبة لضمان قدرتهم على مواصلة مساهمتهم الضرورية في تحقيق الأمن الغذائي في المستقبل.

معالجة الاختلالات في الأسواق الدولية

٢٣- إن تحسين حالة الأمن الغذائي في أفريقيا يتطلب أكثر من مجرد معالجة مسألة الإنتاج الزراعي. وقد أوضحت الأزمة الغذائية التي شهدتها العام الماضي أن السوق الدولية للمنتجات الزراعية تعاني من عدد من الاختلالات التي تشكل تهديداً قوياً للأمن الغذائي في العديد من البلدان الأفريقية. ويشكّل الانفجار الهائل الذي شهدته أسعار المواد الغذائية الأساسية في عام ٢٠٠٨ مثلاً بارزاً على المخاطر التي تتهدد النظام الحالي، حيث يمكن لقدرة ملايين الناس على الحصول على الغذاء أن تُعوّق من جراء ممارسات قلّة من المستثمرين الذين يسعون إلى الربح.

٢٤- وثمة سمة أخرى من سمات السوق الدولية للسلع الأساسية تتمثل في الطابع المركز لسلاسل القيمة العالمية. وهذا يعني عملياً، في أحيان كثيرة، أن المنتجين الزراعيين يواجهون عدداً محدوداً جداً من المشترين وبالتالي لا يتوفر لهم سوى قدر قليل من القدرة التفاوضية. وهذه حالة تدعو إلى قلق بالغ لأنها تقلّل الحوافز المقدمة للإنتاج ويمكن أن تؤثر تأثيراً سلبياً على سبل المعيشة الريفية عندما يُضطر المنتجون لقبول أسعار لمحاصيلهم متدنية إلى حد غير معقول.

٢٥- كما أن العلاقات التجارية العالمية تتسم أيضاً بتفاوت واسع كثيراً ما يكون على حساب القطاع الزراعي للبلدان الأفريقية. فالواقع أن المستويات المرتفعة للحماية والإعانات التي لا تزال سائدة في العديد من البلدان المتقدمة تُلحق الضرر بالمنتجين الأفارقة من خلال حرمانهم من الأسواق في الخارج وكذلك من خلال إبقاء أسعار السلع الأساسية متدنية على نحو مصطنع. وقد أثارت البلدان الأفريقية وغيرها من البلدان النامية العديد من هذه القضايا في سياق جولة الدوحة من المفاوضات التجارية. ولذلك فإن من الضروري اختتام هذه الجولة أو التوصل في وقت مبكر إلى نتائج بشأن بعض المسائل المتصلة بالتجارة الزراعية الأفريقية.

رابعاً - خاتمة: في انتظار اتخاذ قرارات صعبة

٢٦- ينبغي النظر إلى الأزمة الغذائية التي شهدتها عام ٢٠٠٨ باعتبارها "ناقوس خطر". فهي تبيّن بكل وضوح مدى ضعف حالة الأمن الغذائي للبلدان الأفريقية. ومن أجل تفادي تكرّر وقوع الأحداث التي شهدتها السنة الأخيرة، من الضروري تعلّم الدروس المستفادة من الأزمة؛ ليس ذلك فحسب، بل إن من الضروري فعلاً اتخاذ الإجراءات اللازمة في هذا الشأن.

٢٧- وهناك قرارات صعبة يجب اتخاذها. فتحسين الأمن الغذائي للبلدان الأفريقية يقتضي من هذه البلدان والجهات الشريكة لها في التنمية أن تُدرج مسألة الزراعة من جديد وبقوة على جدول الأعمال وأن تعالج العديد من العناصر التي أفضت إلى حدوث الأزمة في السنة الأخيرة. وهذا سيتطلب توفر موارد إضافية - سواء من حيث الاحتياجات المالية أو من حيث الإرادة السياسية. وسوف يحدث هذا بالضرورة على حساب تدابير وقطاعات أخرى. وسيتعين على البلدان الأفريقية نفسها وكذلك على الجهات الشريكة لها في التنمية أن تدفع ثمنًا لتحقيق الأمن الغذائي وأن تُقيّم ما إذا كانت مستعدة لدفع ذلك الثمن أو قادرة على دفعه.

٢٨- كما أن تحسين حالة الأمن الغذائي في أفريقيا سيتطلب أن تعيد البلدان التفكير في استراتيجيات التنمية وتنظيم الأسواق العالمية. وقد يكون من الضروري حماية المزارعين والمستهلكين في السوق إلى حد ما بوسائل منها مثلاً إنشاء مجالس تسويق أو فصل بعض السلع الغذائية الأساسية عن المضاربة المفرطة. وإن إعادة تعريف أدوار الدول والأسواق، ومعالجة تنظيم عمل الأسواق، بغية تحسين الأمن الغذائي، هي من بين المهام التي يلزم الاضطلاع بها لا على المستوى القطري فحسب وإنما أيضاً بالشراكة مع بلدان أخرى، متقدمة ونامية. وينبغي إعادة النظر في المواقف التقليدية على ضوء المعاناة الرهيبة التي تسببها أزمة غذائية كتلك التي شهدتها السنة الأخيرة.

٢٩- والقضايا التي تنبغي معالجتها عديدة ومعقدة. إلا أن التكلفة التي ينطوي عليها إغفال هذه القضايا باهظة جداً. وإذا لم يحدث أي تغيير، فسوف يكون حدوث أزمة غذائية أخرى أمراً ليس ممكناً فحسب بل ومؤكداً أيضاً. فمع استمرار النمو السكاني وتفاقم الآثار الناجمة عن تغير المناخ، قد تكون الأزمات التالية أشد وطأة.

المراجع

- Adesina A (2009). African agriculture in the 21st century: Meeting the challenges, making a sustainable green revolution. Keynote speech delivered to the high-level meeting convened by the United Nations Commission for Sustainable Development. Windhoek, Namibia. 9–10 February 2009.
- Biello, D (2008). Has the food crisis abated? *Scientific American*. 15 December 2008. Available at <http://www.sciam.com>. Accessed on 23 March 2009.
- International Food Policy Research Institute (2008). High food prices: the what, who and how of proposed policy actions. Policy brief. May 2008.
- Mitchell, D (2008). A note on rising food prices. World Bank working paper WPS 4682. Washington D.C.
- UNCTAD (2006). *The Least Developed Countries Report 2006: Developing productive capacities*. United Nations publication. Sales No. E.06.II.D.9. New York and Geneva.
- UNCTAD (2008a). *Addressing the global food crisis: Key trade, investment and commodity policies in ensuring sustainable food security and alleviating poverty*. United Nations publication. UNCTAD/OSG/2008/1. New York and Geneva.
- UNCTAD (2008b). Tackling the global food crisis. UNCTAD policy brief no. 2. Geneva. June 2008.
- UNCTAD (2008c). *Economic Development in Africa 2008 – Export Performance Following Trade Liberalization: Some Patterns and Policy Perspectives*. United Nations publication. Sales No. E.08.II.D.22. New York and Geneva.
- UNCTAD (2009). *Handbook of Statistics*. Available from the UNCTAD website – [http:// www.unctad.org](http://www.unctad.org).
- World Bank (2009). *World Development Indicators*. Available from the World Bank website – <http://www.worldbank.org>. Accessed 5 April 2009.

— — — — —